

حركة أنفاس ديمقراطية

MOUVEMENT ANFASS DEMOCRATIQUES



www.anfass.ma

<https://www.facebook.com/anfassmaroc>

<https://twitter.com/AnfassDemo>

<https://www.youtube.com/channel/UC63g7SezG052P2EJsmo5Mwg>

إصلاح التقاعد : يجب أن يكون التضامن في قلب المشروع المجتمعي للمغرب مع سياسة حقيقية لإعادة التوزيع.

مقدمة :

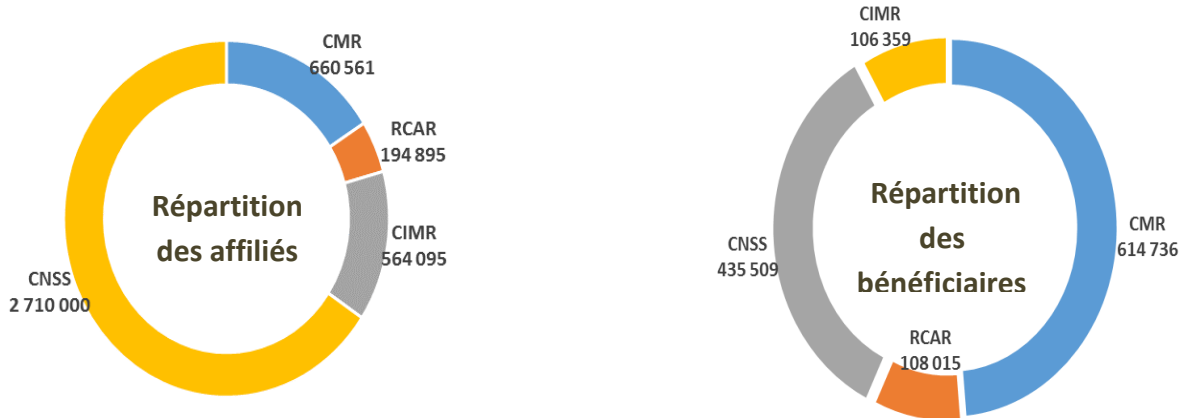
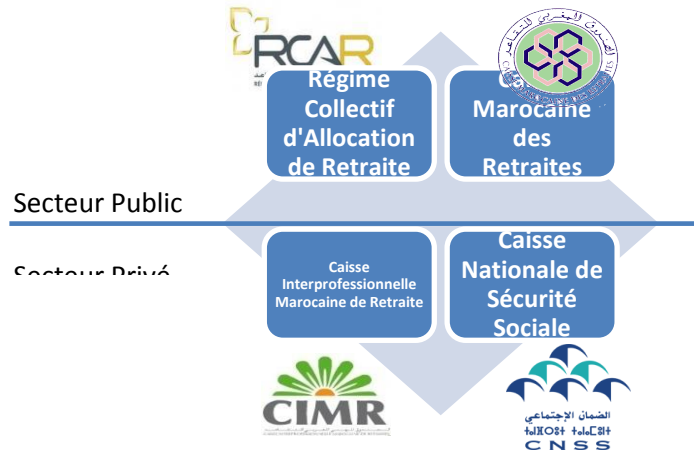
1. كما سبق التعبير عنه في "[إطارها المرجعي للسياسة الاقتصادية](#)", تتراجع حركة أنفاس الديمقراطية من أجل سياسة حقيقية للتغطية الاجتماعية : " التغطية الاجتماعية : يجب تحسين التأمين الاجتماعي و جعل التغطية الاجتماعية (فقدان الشغل, التغطية الصحية, التقاعد, ...) عامة, كما يجب أن لا تبقى برامج التنمية البشرية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية, راميد, تيسير, مساعدات مباشرة ...) مطبوعة بمقاربة أمنية أو انتخابوية أو إحصائية. على المغرب أن يضع التضامن في قلب مشروعه المجتمعي بسياسة حقيقية لإعادة التوزيع! ". تحتل قضية إصلاح التقاعد مكانة مهمة في انشغالات المغرب الراهن, بالرغم من اللامبالاة المطلقة للسياسيين و لشح اقتراحات المجتمع المدني. وفاء لمهامها كقوة اقتراحية, و انطلاقا من قيمها المؤسسة, تقدم حركة أنفاس الديمقراطية مساهمتها في الموضوع.
2. أخرجت في 2007 اللجنة التقنية المنصبة من طرف الحكومة [دراسة حول واقع مختلف أنظمة التقاعد](#) و قدمت هاته الدراسة عدة سيناريوهات للإصلاح. من جهتها قدمت المندوبية السامية للتخطيط في 2012 [دراسة حول استدامة منظومة التقاعد](#). في نفس السنة, قام المجلس الأعلى للحسابات [ببعضة تقييم حول إشكاليات التوازن, الاستدامة و التغطية بالنسبة لأنظمة التقاعد بالمغرب](#). كما عبر [المجلس الاقتصادي و الاجتماعي عن "رأيه"](#) في الموضوع. إلا أنه, و لحد الان, لم يأخذ أي قرار فعليا طريقه في الموضوع.

قواعد و مبادئ عامة :

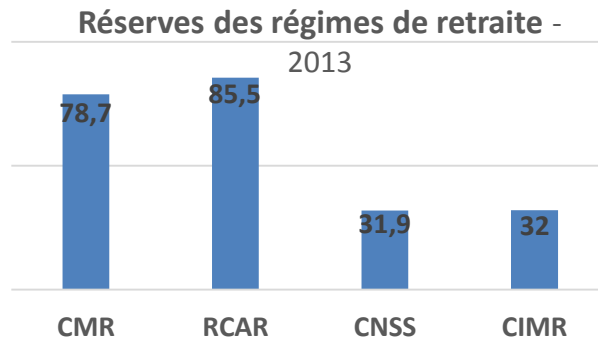
3. التضامن, مبدأ لا رجعة فيه : إن مبدأ التضامن بين الأجيال و بين المهن يجب أن يكون و يبقى قاعدة لنظام التغطية أو الحماية الاجتماعية.
4. التعميم : يجب أن تعمل الدولة على محاربة غش الاشتراكات و القطاع الغير النظامي و لكن أيضا على إدماج المهن الحرة و القطاعات السوسيو-مهنية الأخرى الغير مشمولة و جوبا بنظام التغطية الاجتماعية. في "المغرب الذي نريد", و في أفق 2030, كل المواطنين و المواطنين يجب أن يتمتعوا بتغطية اجتماعية, تتضمن تغطية للتقاعد. لا يمكن معالجة ملف التقاعد بمعول عن الإصلاح الشامل لأنظمة التغطية الاجتماعية : المرض, التقاعد, فقدان العمل, ...
5. الشفافية : يجب أن يتاح للعموم تقرير حول وضع صناديق التقاعد بكل اختلالات الماضي و كل الاعطاب, ليتاح للجميع أن يتعرف على الوضع. كذلك, يجب أن يكون الولوج للمعلومة مضمونا للجميع حول التدبير و المؤشرات المالية.
6. مسؤولية الدولة : أنه من الغير المقبول أن يتحمل المستفيدون وحدهم كل اختلالات أنظمة التقاعد. اجراءات قبلية عن الشروع في كل إصلاح :
 - يجب على الدولة (وباقي المشغلين في نفس الوضعية) أن تأدي لفائدة الصناديق فوائد عن سنوات التأخر في دفع مستحقات الانخراط.
 - يجب استرجاع الأموال المبددة و بدل الربح الناتج عن تدني نسب المردودة (انظر الفقرة 13).
 - يجب على الدول تحمل عملية "المغادرة الطوعية".
 - يجب على الدول دفع مقابل الأنظمة الغير المساهمة (قدماء المحاربين, المساعدات الدائمة, ...) و مقابل المعاشات "السياسية" : وزراء, برلمانيون, ...
7. فصل المهام : يجب فصل مهام التغطية الصحية عن مهام صناديق التقاعد. مثال : التغطية الصحية ل CNSS يجب أن تمر إلى هيئة مختصة (يستم إصدار رأي أنفاس بخصوص التغطية الصحية), ك CNOPS.
8. الأخذ بعين الاعتبار الشاق : إنه من الضروري إعادة الأخذ بعين الاعتبار الشغل الشاق و وضعه في لائحة, كما يجب مراعاة مساهمة إضافية للمشغلين و نهاية خدمة أقصر للأجراء. يحتسب معامل الشقاء للمهن المعنية و يوضع في اللائحة, كما يتم مضاعفته بمعدل التعويض.
9. السيادة الوطنية و الشعبية : تتراجع أنفاس من أجل دولة قوية, الوحيدة القادرة على تطبيق سياسة حقيقية لإعادة التوزيع. يجب مقاومة "توصيات" المؤسسات المالية الدولية و التي لها هدف وحيد : تفكيك المكاسب الاجتماعية, التقاعد بقاعدة التضامن أحدها.

معطيات

10. يعرف مشهد التقاعد بالمغرب أنظمة متعددة و مستقلة و غير متقاربة. فقد تم إحداث كل نظام في ظروف زمنية محددة وفي إطار سياق خاص واستنادا إلى إطار قانوني قائم بذاته يعتمد نظاما للتسيير حسب قواعد خاصة به. إضافة إلى صناديق التقاعد الداخلية بينك المغرب والمكتب الوطني للماء والكهرباء وبعض وكالات توزيع الماء والكهرباء التي من المتوقع أن تدمج في إطار النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.



11. بلغت إحتياطات أنظمة التقاعد 228 مليار درهم سنة 2013، و يتضح من خلال تحليل الأوضاع أن هذه الأنظمة تعرف اختلالات مهمة على مستوى توازنها المالية، مما يهدد الإحتياطات بالنفاد الكامل في حالة عدم الإصلاح، مما سينتج عنه عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين مستقبلا.

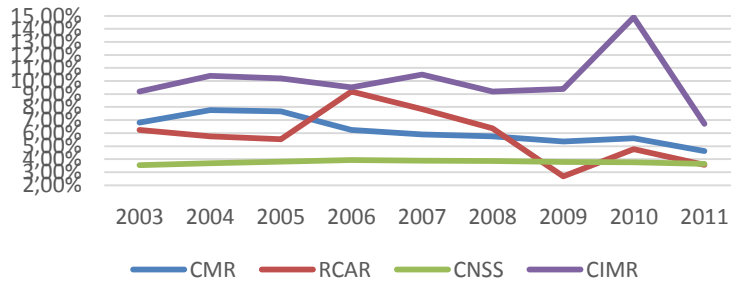


12. تتميز منظومة التقاعد في المغرب إجمالاً بما يلي:

- تعدد أنظمة التقاعد والمؤسسات التي تسيرها، فمن جهة هناك تقاعد القطاع العام الذي يقوم بتدبيره كل من الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ومن جهة أخرى هناك تقاعد القطاع الخاص الذي يقوم بتسييره كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد بالإضافة إلى الصناديق الداخلية لبعض المؤسسات العمومية والتي إما أدمجت أو في طور الإدماج في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.
- ضعف نسبة التغطية التي لا تتجاوز 33% من مجموع الساكنة النشيطة. أي ما يناهز 3.5 مليون نسمة من أصل 10.5 مليون نسمة؛
- عدم الإنسجام بين أنظمة التقاعد حيث أن لكل نظام مقاييسه وقواعده التي تميزه عن الآخر؛
- غياب جسور بين أنظمة التقاعد ما يعيق الحركية ويساهم بالتالي في عدم مرونة سوق الشغل؛
- اختلالات هيكلية على مستوى بعض الأنظمة وعدم ديمومتها إذ بلغت الإلتزامات غير المشمولة بالتغطية لمختلف الأنظمة إلى مئمة سنة 2011 ما يناهز 813 مليار درهم. وقد أوضحت الدراسات الاكتوارية أن الوضعية المالية للأنظمة الأساسية غير متوازنة حالياً وأستصبح كذلك في السنوات المقبلة :
- نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد : 2014؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: 2021؛
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد: 2022؛
- الصندوق المهني المغربي للتقاعد: خلصت الدراسات الاكتوارية التي باشرها إلى ديمومة هذا النظام إلى أمد يفوق 2060.
- تعدد أنماط الحكامة، إذ يتم تدبير كل نظام وفق نموذج حكامة مختلف، وتشوب أنظمة التقاعد بعض النقائص ذات العلاقة بنظام الحكامة وبعض قواعد التدبير، مثلاً:
- الصندوق المغربي للتقاعد : نقائص عديدة على مستوى آليات القيادة؛
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: ضعف فعالية آليات المراقبة؛
- النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد: غياب مجلس إدارة حقيقي؛
- الصندوق المهني المغربي للتقاعد: الطبيعة القانونية للصندوق الذي يتخذ شكل جمعية مما يجعله غير خاضع لمراقبة الدولة.

13. القواعد مختلفة للتدبير والتوظيف المالي للاحتياطيات، مما يؤدي إلى تباين كبير في نسب مردودية استثمار الاحتياطيات. ويرصد الجدول التالي تطور معدل نسبة المردودية المحاسبية لمحفظه كل نظام عن الفترة الممتدة ما بين سنتي 2003 و 2011.

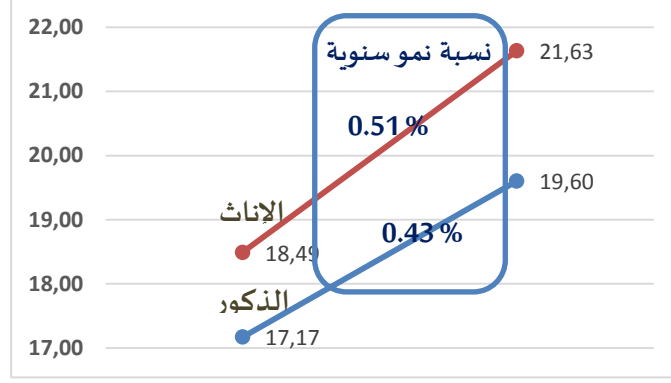
معدل المدة	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
6,2	4,61%	5,60%	5,36%	5,75%	5,90%	6,24%	7,66%	7,77%	6,80%	الصندوق المغربي للتقاعد
5,8	3,57%	4,78%	2,69%	6,37%	7,85%	9,18%	5,52%	5,76%	6,24%	النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد
3,8	3,64%	3,77%	3,79%	3,85%	3,89%	3,94%	3,80%	3,68%	3,55%	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
10	6,70%	14,90%	9,40%	9,20%	10,50%	9,50%	10,20%	10,40%	9,20%	الصندوق المهني المغربي للتقاعد



14. يواجه نظام المعاشات المدنية تحولات ديمغرافية عميقة تتمثل في تحسن أمد الحياة عند المتقاعدين و اتجاه فئة المنخرطين نحو الشيخوخة الشيء الذي يؤكد أيضا معدل السن في الوظيفة العمومية حيث بلغت نسبة الموظفين الذين تفوق أعمارهم 45 سنة ما يقارب 52% سنة 2013 ومن المتوقع أن تتم إحالة 103844 موظف على التقاعد مع نهاية سنة 2018 أي ما يمثل 18% من الموظفين المدنيين الحاليين؛

تحسن أمد الحياة عند بلوغ سن التقاعد (60 سنة)

من 1980 إلى 2011



15. ارتفاع عدد المتقاعدين بنسبة تفوق نسبة تطور عدد المنخرطين حيث ارتفع عدد المتقاعدين بنسبة 22% ما بين سنتي 2007 و 2012 في حين لم تتعد هذه النسبة 14% فيما يخص المنخرطين، مما نتج عنه انخفاض مستمر للمؤشر الديموغرافي الذي انتقل من 12 منخرط مقابل متقاعد واحد سنة 1986 إلى 3 منخرطين مقابل متقاعد واحد سنة 2012 ومن المتوقع أن يصل إلى منخرط واحد لكل متقاعد عند سنة 2024.

الإصلاح من أجل المزيد من التضامن !

نقترح إصلاحا شجاعا لقضية التقاعد بالمغرب لا مكان فيه لأنصاف الحلول. يرتكز هذا الإصلاح على 3 محطات أساسية :

16. **المحطة الأولى – الإصلاح المقياسي** (انطلاقا من 2016) : تساهم هاته المحطة في تخفيف مخاطر فشل بعض الأنظمة و

لتحضير الأرضية للتقائيتها, و تعتمد على :

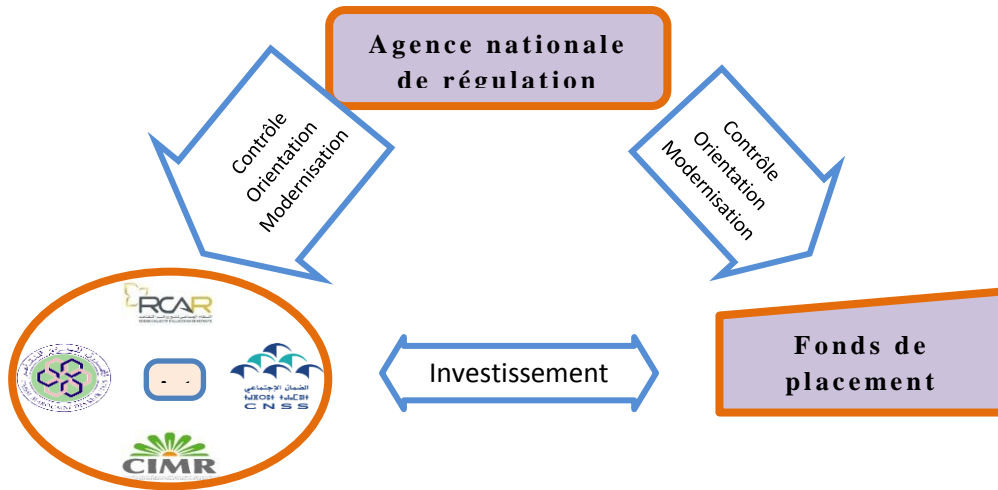
- ✓ تنسيق و توحيد شروط المساهمة و المعاش لكل الصناديق (العام و الخاص).
- ✓ تخفيض قاعدة التصفية (معدل الدخل خلال 10 سنوات الأخيرة).
- ✓ عدم المساس بمعدل التعويض و رفعه نحو النسبة الأعلى بين الأنظمة.
- ✓ الرفع من السن القانوني للتقاعد ل63 سنة و ذلك عبر إضافي 6 أشهر كل سنة, مع إمكانية تمديد الخدمة للأجراء الراغبين في ذلك.
- ✓ الرفع من مساهمة الدولة و المشغلين ب5 بالمائة, لخدمة التقاعد التكميلي بالرسملة.

ستعوض تأثيرات هاته الاجراءات ب :

- ✓ الاعفاء على الضريبة على الدخل بالنسبة للمساهمة في التقاعد.
- ✓ تعميم التقاعد التكميلي بالرسملة (اجباري انطلاقا من 2020) كنظام "التكميلي" أو CIMR عبر المساهمة الإضافية للمشغلين.

17. **المحطة الثانية – الإصلاح الهيكلي** (أفق 2016 – 2026) : يعتمد الإصلاح المقترح للأنظمة على محورين :

- ✓ خلق وكالة وطنية لتقنين أنظمة التقاعد و التأمين الصحي. تعمل الوكالة على احترام القواعد و الاستعمال الأمثل للموارد, و خلق جسور بين الأنظمة, كما تضم إجباريا في مجلس إدارتها النقابات و ممثلي الأجراء.
- ✓ إنشاء صندوق لاستثمار احتياطي صناديق التقاعد : يجب وضع ميثاق لاحترام مجالات العمل و احتياطات تجنب المخاطر, اخذا بعين الاعتبار أفق استعمال الأموال. إن الهدف من وراء هذا الصندوق هو توحيد و الرفع من معدلات المردودية – انظر الفقرة 13.



18. **المحطة الثالثة – إنتقاء أنزمة التقاعد** من أجل المزيد من العدالة الاجتماعية (2022 – 2032) :

- ✓ تهدف الخطوة الأولى إلى خلق مركبين : مركب للقطاع العام و اخر للقطاع الخاص. تحترم كل مساطر التوازنات المالية, و تصبح في هاته الفترة انتقال بين القطاعين العام و الخاص لكل مساهم ممكنا.
- ✓ تسعى الخطوة الثانية إلى الالتقاء في نظام واحد و صندوق وطني واحد للتقاعد, و يبقى الهدف العام هو تغليب التضامن بين المواطنين.